

ومهما يكن من أمر فقد تم ضم الجزء الجنوبي من كردستان إلى الكيان الجديد المسمى بالدولة العراقية سنة ١٩٢٥ ، ومنذ تلك السنة أصبحت القضية الكردية إحدى أكثر المسائل إلحاحاً التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة ، والأمر الذي زاد من حدتها هو الفشل المتواصل لتلك الحكومات في وضع حل مرضٍ لها ، وهذا الاستعصاء في إدراك الخصوصية الكردية دفع برئيس وزراء العراق سابقاً وهو الدكتور عبد الرحمن البرزاز إلى القول : (( إن المشكلة الكردية بحق كانت ولا تزال من أهم مشكلات العراق الداخلية وأكثرها خطورة ))<sup>(١)</sup> .

لقد كانت سياسة بريطانيا تجاه القضية الكردية متذبذبة حتى عقد معاهدة لوزان في تموز ١٩٢٣ حيث أفصحت بريطانيا عن رغبتها في إلحاق جنوب كردستان بالعراق والابتعاد عن الترويج لفكرة ( الدولة الكردية )<sup>(٢)</sup> ، وعلى أرض الواقع ساعد البريطانيون الحكومة العراقية في قمع الحركات الكردية التي ناهضت فكرة إلحاق جنوب كردستان بالدولة العراقية أو طالبت بحصول الكرد على حقوقهم ، ولكن نظراً لعدم وجود تكافؤ في ميزان القوى بين الكرد من جهة والحكومتين العراقية والبريطانية من جهة أخرى فقد منيت الحركة التحررية الكردية بضربات قاسية وموجعة ، ونال الكرد في العراق بشكل عام مآسي كثيرة بدءاً من السنوات الأولى من تأسيس الدولة العراقية وحتى السنوات القليلة الماضية ، وقد استطاعت القوات العراقية المدعومة من القوات البريطانية مد نفوذها والسيطرة على الجزء الملحق بالعراق من إقليم كردستان ، فقد دخلت في شهر تموز من سنة ١٩٢٤ إلى مدينة السليمانية ، وفي كانون الأول من السنة ذاتها دخلت مدينتي أربيل وكركوك<sup>(٣)</sup> .

(١) العراق من الاحتلال إلى الاستقلال ، لعبد الرحمن البرزاز ، ص ٢٨٣ .

(٢) تاريخ العراق السياسي الحديث ، عبد الرزاق الحسيني ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، ١٩٨٩ ، ٢ / ٣٠٧ .

(٣) تاريخ الوزارات العراقية ، لعبد الرزاق الحسيني ، مكتبة اليقظة العربية ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٣ ، ٣ / ٢٧٦ .

وبالنسبة لما عرفت بمشكلة الموصل فقد تم رفعها سنة ١٩٢٤ إلى مجلس عصبة الأمم للنظر في حلها ، فشكل المجلس في شهر أيلول من السنة نفسها لجنة تحقيق دولية لدراسة المشكلة وتقديم التوصيات اللازمة حولها إلى المجلس ، وبعد قيام اللجنة بمهمتها ودراسة الموضوع أيدت اللجنة ضم ولاية الموصل إلى العراق بشرطين :

الأول : أن تبقى هذه الأراضي تحت الانتداب لمدة ٢٥ سنة .

الثاني : أن تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الكرد بتعيين موظفين أكراد في المحاكم والمدارس ، وبأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية فيها .

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة عصبة الأمم اقترحت إيجاد دولة كردية مستقلة في ولاية الموصل في حالة الاستناد على الحجج العنصرية باعتبار أن الكرد كانوا يشكلون غالبية السكان في تلك الولاية<sup>(١)</sup> .

وقد قرر مجلس العصبة في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ بعد دراسة تقرير اللجنة إحقاق ولاية الموصل بدولة العراق ، مع التأكيد على تطبيق توصيات اللجنة الخاصة بالكرد ، وبذلك أغلق ملف مشكلة الموصل ، وأصبح الكرد رسمياً تابعين للدولة العراقية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مشكلة الموصل ، فاضل حسين ، ص ٥٩-٦٠ .

(٢) الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير ، فؤاد ساكو ، مطبعة الهدف ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٧ .

## المبحث الثالث

### القضية الكردية في العراق

١٩٢١ - ١٩٦٨

بعد إلحاق جزء كبير من جنوب كردستان بالعراق عملت كل من الحكومتين العراقية والبريطانية لوضع حد للتوتر الحاصل في كردستان جراء هذا الوضع الذي فرض على الكرد دون رغبة منه ، ولكن معاهدة الثلاثين من حزيران من سنة ١٩٣٠ التي عقدت بين العراق وبريطانيا جاءت لتوتر الوضع أكثر ، وذلك عندما شرع في المفاوضات التي أسفرت عن تلك المعاهدة ، إذ كان هدف الحكومة العراقية والبريطانية الأولى في تلك المرحلة هو الضغط على الكرد لضمان بقائهم في الدولة العراقية ، ولكن المعاهدة المذكورة أعلاه أثارت القلق بين صفوف الكرد ، لأنها خلعت من أي إشارة إلى الكرد وامتيازاتهم الخاصة<sup>(١)</sup> .

أرسل عدد من الزعماء الكرد برقيات وعرائض إلى الملك فيصل الأول وإلى المندوب السامي البريطاني يمتحنون فيها على عقد اتفاقية الثلاثين من حزيران ، كما أرسلوا عدة مضابط إلى سكرتارية عصبة الأمم يطالبون فيها بتحقيق ما جاء في قرارات العصبة .. لذلك قرر رئيس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني التوجه إلى الألوية الكردية في الثامن من آب سنة ١٩٣٠ حيث أكدوا أن الجانبين يرفضان منح الكرد حكماً ذاتياً ، مما أدى إلى مواجهة هذه الزيارة بمظاهرات احتجاج خاصة في السليمانية<sup>(٢)</sup> .

---

(١) كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ حتى سقوط الملكية في العراق ١٩٥٨ ، محسن

محمد المتولي ، الدار العربية للمؤسسات ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٦٥ .

(٢) كردستان والحركة القومية الكردية ، جلال الطالبي ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ١١٢ .

وزاد التوتر عندما قررت الحكومة العراقية إجراء الانتخابات البرلمانية في صيف العام نفسه ليعقد البرلمان جلسته في أيلول ١٩٣٠ ، إذ قرر أكراد السليمانية مقاطعتها ، فدعت الحكومة حوالي ثلاثين وجيهاً من وجهاء السليمانية إلى الاجتماع في سراي الحكومة للتباحث في الموضوع واختيار هيئة التفتيش للانتخابات ، فجمعت الجماهير حول السراي ورشقت المجتمعين بالحجارة فأطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين والمحتجين فتحولت المظاهرة إلى حركة شعبية عارمة ، وقامت الجماهير بإضراب شامل وتوقفت الأعمال تماماً في المدينة ، وقامت الجماهير الساخطة برشق الشرطة بالحجارة<sup>(١)</sup> ، وكانت انتفاضة السادس من أيلول أول حركة جماهيرية تحدث في كردستان ( العراق ) فاعتبرت بذلك نقطة انعطاف في الحركة الكردية<sup>(٢)</sup> .

وفي العامين التاليين ( ١٩٣١ و ١٩٣٢ ) جاءت انتفاضة بارزان تأكيداً على رفض الكرد للسيطرة العراقية المباشرة على مناطقهم ، فقد كانت هذه الانتفاضة رداً على قرار الحكومة العراقية بناء مخافر وقلاع للشرطة في المنطقة ، وجلب قوات وبناء معسكرات دائمة لهم هناك بهدف السيطرة على منطقة بارزان التي تقع في أقصى الشمال العراقي .. ولأجل قمع هذه الانتفاضة انضمت القوة الملكية البريطانية إلى القوات العراقية ، ونتيجة لعدم تكافؤ القوتين تراجع البارزانيون نحو الحدود العراقية التركية وسلموا أنفسهم للأتراك حتى صدر العفو عنهم فقام كل من الشيخ أحمد البارزاني زعيم الانتفاضة وأخوه الملا مصطفى البارزاني قائد الانتفاضة بتسليم نفسيهما للحكومة العراقية التي حددت إقامتهما في جنوب العراق<sup>(٣)</sup> .

---

(١) كردستان والحركة القومية الكردية ، جلال الطلحاني ، المصدر السابق ، ص ١١١

(٢) كرد العراق ، محسن محمد المتولي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(٣) البارزاني والحركة التحريرية الكردية ، انتفاضة بارزان الأولى ١٩٣١ - ١٩٣٢ ، مسعود البارزاني ، كردستان ١٩٨٦ ، صفحات متعددة ، ومأساة بارزان المظلومة ، معروف جياووك ، بغداد ١٩٥٤ ، ص ١٣٧-١٣٨ .

وبعد عشر سنوات تسلل الملا مصطفى البارزاني من السلبيمانية - والتي كانت حينئذ محل إقامته الجبرية - إلى بارزان بهدف تجديد نضاله ضد الحكومة ، وما أن جاء عام ١٩٤٥ حتى استطاع بسط نفوذه على رقعة واسعة من كردستان ، لكن الحكومة لم تسكت عنه بل حاربتة وتمكنت من شد الحناق عليه بمساعدة بعض القبائل المعادية له ، واشتدت هجمات الجيش العراقي المدعوم من السلاح الجوي البريطاني ، فاضطر البارزاني إلى التسلل إلى إيران والانضمام إلى الثورة الكردية هناك التي تمكنت في عام ١٩٤٦ من إعلان جمهورية كردستان ، فتولى البارزاني منصب القائد العام لقوات الجمهورية ، وبعد القضاء على الجمهورية الكردية لجأ البارزاني مع أتباعه إلى الاتحاد السوفيتي وبقي هناك حتى سقوط الملكية في العراق سنة ١٩٥٨<sup>(١)</sup> .

ويمكن القول أن الدولة العراقية خلال فترة الحكم الملكي انتهجت نهجاً يمتاز بالتمسك للحقوق القومية على الصعيد القانوني والسياسي ، ونكثت بتعهداتها تجاه الكرد ، تلك التعهدات التي قطعتها على نفسها والتي جعلتها عصبه الأمم شرطاً لدخول العراق عضواً في العصبة ، بل كانت تلجأ إلى العنف كوسيلة لفض النزاع عندما كانت ترى بوادر الاحتجاج أو المقاومة أو المطالبة بحق ، ومن جانب آخر لم ينجح الكرد من جانبهم - رغم تعاضم نشاطهم وحركاتهم - في إقامة كيان خاص لهم ، وكان الزعماء الكرد يضطرون في أغلب الأوقات إلى ترك البلاد واللجوء إلى خارجها بسبب التنكيل والأعمال العسكرية التي كانت الحكومات تقوم بها .

وبعد الانقلاب العسكري الذي شهدته العراق في ١٤ من تموز سنة ١٩٥٨ تحول العراق من الملكية إلى الجمهورية ، وسمح للزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني بالعودة إلى العراق ليشترك فعلياً في النشاط السياسي في البلاد ، وكانت علاقات زعيم الانقلاب الزعيم الركن عبد الكريم قاسم في البداية طيبة مع البارزاني ، لكن تنكر الزعيم فيما بعد للحقوق الكردية وقيام حكومته باعتقالات واسعة شملت بعض قياديين وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان البارزاني يتزعمه دفع بالزعيم

---

(١) البارزاني والحركة التحررية الكردية ، مسعود البارزاني ، المصدر السابق ١٩٨٦ ، ص .

الكردي إلى مغادرة بغداد وإعلان الثورة الكردية المسلحة في جبال كردستان في أيلول سنة ١٩٦١ ، وبالرغم من محاولات الرئيس العراقي في دق أسفين بين الكرد أنفسهم وتخريض بعضهم ضد بعض ، وتشجيع قسم منهم للوقوف ضد زعامة البارزاني إلا أن الثورة الكردية توسعت على أرض الواقع ، ونالت مكاسب عسكرية ملموسة ، فاتخذت الحكومة العراقية سلسلة إجراءات تعسفية بحق الكرد أبرزها تحريك قطعات الجيش العراقي نحو كردستان وإرسال سلاح الطيران الحربي للقيام بقصف مناطق محددة منها منطقة بارزان وكانت الضحايا من المدنيين كثيرة<sup>(١)</sup> .

وبعد قيام ثورة أيلول الكردية بأقل من سنتين ، ونتيجة لغرق قاسم في حمأة الحرب على الكرد ، وتصاعد السخط السياسي على الحكم الفردي الذي يمارسه وابتعاد حلفائه من اليسار العراقي عنه وخصوصاً الحزب الشيوعي العراقي ، تمت إزاحة الزعيم عن الحكم بانقلاب عسكري قاده حزب البعث العربي الاشتراكي بالتعاون مع فريق من الضباط القوميين في الجيش العراقي وذلك في شهر شباط سنة ١٩٦٣ ، وقد حاول قادة الانقلاب الجديد في البداية الاتصال بالزعامة الكردية ، وجرت اتصالات بين القوميين والبعثيين من جهة وقيادة الثورة الكردية من جهة أخرى ، واعترف الانقلابيون شفوياً بحقوق الكرد المتمثلة في إعطاء الحكم الذاتي لهم ، لكنها بقيت في إطار الدعاوى ولم تترجم إلى الواقع الفعلي .

استقبل الكرد الانقلاب أولاً باستبشار وعقدوا عليه آمالاً عريضة ، وشاركوا في الحكومة بوزيرين اثنين<sup>(٢)</sup> ، لكن الآمال سرعان ما تبددت حينما بدأ الهجوم العسكري العراقي على المناطق الكردية بعد نجاح الانقلاب بأقل من أربعة أشهر وذلك في حزيران

---

(١) القضية الكردية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٧٥ ، ماجد عبد الرضا ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٩٦ -

(٢) وهما العميد فؤاد عارف والشيخ بابا علي البرزنجي ، ومع أنهما لم يكونا منتسبين إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يقود الثورة المسلحة ، إلا أن تكليفهما بحمل الحقيبة الوزارية كان بموافقة من قيادة الثورة الكردية .

١٩٦٣ ، الشيء الذي أكد بوضوح أن النظام الجديد لم يكن جدياً في تنفيذ العهد التي قطعها على نفسه ، فاستؤنف القتال من جديد وبشكل أقوى من ذي قبل تحت شعار ( القضاء التام على عصابة المتمردين الشقاة ) وقد صرح وزير الدفاع العراقي آنذاك أن الجيش العراقي في طريقه إلى نزهة ، مشيراً بذلك إلى سهولة القضاء على ( التمرد الكردي ) لكن خاب فأله إذ استمر الصراع المسلح ، حتى جاء اليوم الذي استثمر فيه عبد السلام محمد عارف اختلاط الأوراق وانحلال العلاقة المصلحية بين ( القوميين والبعثيين ) فقاد انقلاباً عسكرياً في تشرين الثاني من سنة ١٩٦٣ سماه ( الحركة التصحيحية ) وذلك بالتعاون مع بعض العسكريين الساخطين على حكم البعثيين .

وبعد أن صفى الأمر لعارف الذي أصبح رئيساً للعراق عرض وقف إطلاق النار على الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني ، ومع تشكيك الأخير في صفاء نية الحاكم الجديد في بغداد إلا أنه قبل بالعرض ودخل في مفاوضات .. وبعد مرور ما يقارب السنة بدى واضحاً أن حكومة عبد السلام عارف لا تنوي التقدم خطوة نحو حل القضية الكردية ، بل كانت هذه الحكومة كسابقاتها تريد كسب الوقت ، قطعت المفاوضات واستؤنف القتال مجدداً في نيسان ١٩٦٥ واستمر لما يزيد على عام كامل وانتهى بهزيمة عسكرية للجيش العراقي غير مسبوقه في تاريخه ، وذلك على إثر معركة هندرين التي تم فيها تدمير اللواء الرابع التابع للفرقة الثانية بعد أن نجح أمر اللواء بصعوبة ولاذ بالفرار<sup>(١)</sup> .

وبعد هذه الهزيمة القاسية للجيش العراقي بدأت الحكومة العراقية تتقرب من القيادة الكردية بغية الوصول إلى اتفاق لإنهاء حالة الحرب ، وفي ٢٩ حزيران ١٩٦٦ أصدر رئيس الوزراء العراقي الدكتور عبد الرحمن البزاز بياناً عرف بتصريح ( ٢٩ حزيران ) اعترف فيه بالحقوق القومية للکرد ، لكن هذا التصريح أثار امتعاضاً لدى

---

(١) كردستان أو الموت ، رينيه موريس ، ترجمة جرجيس فتح الله ، كردولوجيا ١٩٨٦ ، ص

قادة الجيش العراقي فأرغم البزاز على الاستقالة ، بالرغم من أن صيغة بيان ٢٩ حزيران استمرت باعتبارها قاعدة للعلاقة بين الحكومة العراقية والحركة الكردية حتى عام ١٩٦٨ عندما أطاح البعثيون بنظام الرئيس عبد الرحمن محمد عارف<sup>(١)</sup> .

---

(١) للتفاصيل ينظر : زيارة للماضي القريب ، جرجيس فتح الله ، استوكهولم ، ١٩٩٧ ، صفحات متعددة .

## المبحث الرابع حزب البعث والمسألة الكردية ١٩٦٨ - ١٩٨٨

تسلم رجال حزب البعث مقاليد الحكم في العراق ثانية في ١٧ - ٣٠ من تموز سنة ١٩٦٨ بعد انقلاب عسكري قاموا به بالتعاون مع مدير الاستخبارات العسكرية العام عبد الرزاق النايف ، وإبراهيم الداود ، وقد بات الانقلابيون الجدد يدركون قصر النظر لدى منتهجي سياسة القتال مع الكرد عند عدم وجود ضمان التغلب عليهم<sup>(١)</sup> ووجدوا أنه من الحصافة والحكمة مهادنة الثورة الكردية المسلحة فترة من الوقت يستغلونها لتثبيت أركان حكمهم ، ولهذا الغاية عرضوا فكرة تطبيق بيان ( ٢٩ حزيران ) ، غير أن الجانب الكردي - بسبب التجارب السابقة - لم يكن واثقاً من العرض مدركاً أن المسألة لا تعدو من كونها كسب المزيد من الوقت ، ومع ذلك لم يكن أمام الجانب الكردي خيار آخر عدا قبول العرض الحكومي سوى مواصلة القتال ، فكانت هناك هدنة هشة تقطعها بين حين وآخر اشتباكات جانبية متباعدة محكومة بشبه اتفاق ضمني لتحاشي توسيع رقعة العمليات التي كان يخشاها حزب البعث الحاكم خوفاً من تكرار تجارب الحكم السابقة ، في حين لم يكن الكرد مستعدين لقتال طويل بسبب النقص الحاد في السلاح وتحسباً من أن تلجأ الحكومة إلى أساليب وحشية ضد الكرد جميعاً مسلحين كانوا أو مدنيين<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٧٥ ، ماجد عبد الرضا ، بيروت ، ص ١٤٢ -

١٤٥ .

(٢) كردستان ودوامه الحرب ، محمد إحسان ، دار الحكمة لندن ، ص ٦١-٦٢ .

وبعد أن قام البعثيون بتصفية من ساعدوهم في انقلابهم عام ١٩٦٨ بدأت اتصالات غير رسمية بينهم وبين قيادة الثورة الكردية بغية الوصول إلى اتفاق ، شارك فيها الاتحاد السوفيتي<sup>(١)</sup> ، وقد تقدمت الحكومة خطوات إيجابية بصدد المسألة الكردية - أثبتت الأيام القادمة أنها كانت مناورات سياسية ! - فاعترفت ببعض الحقوق القومية للكرد ، ووافقت على إنشاء مديرية الثقافة الكردية ، وجامعة كردية في محافظة السليمانية ، وصدر قرار جمهوري يعترف بـ ( نوروز ) كعيد قومي للشعب الكردي ، وأعلن مجلس قيادة الثورة عن تشكيل محافظة كردية مركزها مدينة دهوك ، وألحق بها بعض الأولوية الكردية التي كانت تابعة للموصل<sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك واصل البعثيون نداءاتهم لتشكيل جبهة وطنية ، واتخذ الحزب الشيوعي موقفاً إيجابياً من ذلك ، ودخل في حوار مع الحزب الحاكم ، لكن تبين أنه كان حواراً عقيماً لأن البعثيين وضعوا شروطاً تعجيزية أمام الشيوعيين ، وسعى الشيوعيون إلى توفير الظروف لإقامة مفاوضات بين حزب البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يتزعم الحركة الكردية المسلحة ، لكن ظل التريث والتسويق سيد الساحة لمدة عام كامل ، أوقفت الحكومة بعدها المفاوضات ، فتجددت العمليات العسكرية في كردستان ولجأت حكومة البعث إلى استخدام سلاحها المتطور من طائرات ودبابات بشكل واسع ، واستخدمت قنابل النابالم - المحرمة دولياً - ضد الكرد خلال توسيع العمليات العسكرية في ربيع ١٩٦٩<sup>(٣)</sup> .

وفي هذه العمليات قامت القوات الحكومية بارتكاب الفظائع والمجازر أشهرها مجزرتا ( داكا ) و ( سوريا ) في آب وأيلول سنة ١٩٦٩ ، حيث قامت

(١) كردستان ودوامه الحرب ، المصدر السابق ، ص ٦٣-٦٤ .

(٢) الحزب الديمقراطي الكردستاني حركة التحرر القومي الكردية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٧٥ ،

د. شيركو فتح الله عمر ، السليمانية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٣) الحزب الديمقراطي الكردستاني حركة التحرر القومي الكردية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٧٥ ،

المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .